(تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة بالبيئة المصرفية الليبية، مدخل مقترح لتطوير نظام الحوكمة المصرفية)

(THE IMPLEMENTATION OF THE PRINCIPLES FOR RESPONSIBLE BANKING FOR ENHANCING THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE LIBYAN BANKS ENVIRONMENT. A PROPOSED APPROACH TO DEVELOPING THE BANKING GOVERNANCE SYSTEM)

سليمان سالم الشحومي [1]، عبدالمنعم رمضان بن غلبون [2]

[1]جامعة نوتنغهام ترنت، بريطانيا ، suliman.alshahmy@ntu.ac.uk

[2]جامعة بني وليد، ليبيا، Monam1986@yahoo.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية بالمصارف الليبية ومعرفة مدى إمكانية تطبيق مبادئ المسؤولية المصرفية المنبثقة عن الأمم المتحدة في إطار مبادرة مصرفية عالمية لتعزيز دور المصارف في ترسيخ التنمية المستدامة. ركزت الدراسة علي تقييم النظام الحالي للحوكمة المؤسسية وتحدياته بالمنظومة المصرفية الليبية وسبل تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية حول التنمية المستدامة بالقطاع المصرفي. وكما تُعد هذه الدراسة الأولي من نوعها بالبيئة الليبية والعربية التي تتناول تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية الستة تجاه التنمية المستدامة بالقطاع المصرفي. استخدمت الدراسة الاستبيان والمقابلات الشخصية لتجميع البيانات.

توصلت الدراسة بعد التحليل إلى نتائج من أهمها، أن قواعد الحوكمة المصرفية المطبقة منذ مدة تزيد عن عشرة سنوات لازالت دون المستوي المطلوب، كما أن هذه القواعد في حاجة للتطوير ليواكب المتطلبات الحديثة في حوكمة العمل المصرفي وأظهرت الدراسة الحاجة الملحة لإدماج مبادي المسؤولية المصرفية تجاه التنمية المستدامة ضمن دليل للحوكمة المؤسسية المصرفية يعمل علي التعزيز من مشاركة المصارف عبر عملياتها في أهداف استدامة التنمية. وفي هذا الإطار، أوصت الدراسة بضرورة تطوير دليل حوكمة المصارف وإدماج متطلبات التنمية المستدامة به في إطار تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية بما يحسن من جودة خدمات القطاع المصرفي ورفع من مسؤوليته المصرفية تجاه متطلبات التنمية المستدامة بكافة جوانبها.

الكلمات المفتوحة: الحوكمة المؤسسية، مبادي المسؤولية المصرفية، التنمية المستدامة، القطاع المصرفي الليبي.

ABSTRACT

The aim of this study is to review the reality of the implementation of corporate governance in the Libyan banks sector, and to know the extent to which the principles for responsible banking which have been emanated by the United Nations can be applied in the same sector. In addition, the present paper also aims to address the evaluation of the current system of corporate governance, the challenges, and the ways of applying the principles for responsible banking about the sustainable development. This study is the first of its kind in the Libyan and Arab region countries that deals with the application of the six principles for responsible banking toward the sustainable development in the Libyan banks sector. The study has used a questionnaire and personal interviews to collect data. In light of the analysis , the study has found that the rules of banks governance applied for many years are still unsatisfactory and below the required level. In addition, this paper shows the urgent need to integrate the principles for responsible banking towards the sustainable development goals within banking corporate governance code of conduct in order to enhance the banks' participation in securing the goals of sustainable development. The study recommended that there is a need to develop the corporate governance code of conduct and combine the requirements of banking responsibility. banks sector.

Key words: corporate governance, principles for responsible banking, sustainable development, Libyan

المؤلف المرسل: سليمان سالم الشحومي ، **الإيميل:** suliman.alshahmy@ntu.ac.uk

1. المقدمة

تساهم البنوك بدور هام في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها، فالبنوك كممول للبرامج التنموية والاستثمارية يعتمد عليها في استدامة التنمية بالبيئة المحيطة وتوفير أسس حياة مستقرة للأجيال الحالية والمستقبلية. وانطلاقا من أهمية مساهمة البنوك في التنمية المستدامة ظهر في عام 2019 الدعوى لتبني مبادي للمسؤولية المصرفية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية للمبادي المسؤولية المصرفية في تحديد دور ومسؤوليات القطاع المصرفي في خلق مستقبل مستدام، ومواءمتها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة **(SDGs)** واتفاق باريس للحفاظ علي المناخ (موقع الاستدامة والتمويل، 2019).

ويعتبر تبني قواعد الحوكمة المؤسسية بالمصارف من أهم الخطوات التي تعكس ومدى الاستقرار ومساهمتها في التنمية المستدامة، وكما أشارت العديد من الدراسات (جبريل، 2018 ومحمد، 2014 وحمزة، 2015) حيث اتفقوا جميعا أن تفعيل الحوكمة الرشيدة للمصارف تساهم مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة منها الاقتصادية والاجتماعية، وفي ليبيا فإن قواعد الحوكمة يتم تطبيقها منذ سنوات طويلة والتي صدرت عن مصرف ليبيا المركزي، ومع ذلك فإن ديوان المحاسبة الليبي يشير بتقريره السنوي حول تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية بالمصارف الليبية (2017) إلي أن "الحالة الليبية والوضع القائم للحوكمة المعمول بها سواء بالمصرف المركزي ومصارفه التابعة لا يساعد اطلاقا على تحقيق تلك البرامج من التنمية ولا يشجع لتبني سياسات مالية رشيدة لدفع بعجلة الازدهار بالبلاد، وأكد الديوان في تقريره أنه لا يوجد أي تعاون من المصرف ليبيا المركزي بخصوص تطبيق الحوكمة" (تقرير ديوان المحاسبة السنوي،2017). من هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة تهدف لفحص واقع تطبيق نظام الحوكمة المؤسسية ومدي إمكانية تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية بالمصارف الليبية كنموذج لتطوير قواعد الحوكمة المؤسسية للقطاع المصرفي للدولة الليبية بما يعزز من التنمية المستدامة في ليبيا وتحقيق أهدافها وما يحققه من توسع بالأنشطة التجارية والاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة من خلال استقرار اقتصادي عن طريق التنمية المستدامة.

من خلال هذا المنطلق، تطرح هذه الدراسة أربع فرضيات أساسية حول دور المصرف المركزي والمصارف التجارية الليبية حول نظام الحوكمة القائم وتطويره في إطار تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية، والفرضيات تُصاغ في الاتي:

1.1 توجد حاجة لتطوير نظام الحوكمة المؤسسية الحالي بما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة بالنظام المصرفي الليبي.

2.1 تقوم المصارف الليبية بتطبيق وتلبية متطلبات مبادئ المسؤولية المصرفية حول التنمية المستدامة .

3.1 تقوم المصارف بتطبيق مبادئ المسؤولية المصرفية بالقطاع المصرفي الليبي في إطار تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

4.1 توجد حاجة لتطوير الكوادر المصرفية لتلبية متطلبات المسؤولية المصرفية بما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة بالقطاع المصرفي الليبي.

2. الجانب النظري

1.2 مساهمة القطاع المصرفي في التنمية المستدامة

تساهم البنوك بدور هام في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها والتي حددتها الأمم المتحدة في 17 هدفا و169 غاية مرتبطة بها والذي يتطلب من الحكومات والمؤسسات العمل علي تحقيقها بحلول 2030 (عياشي، 2018) . والبنوك كممول للبرامج التنموية والاستثمارية يعتمد عليها في استدامة التنمية بالبيئة المحيطة وتوفير أسس حياة مستقرة للأجيال الحالية والمستقبلية عبر السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وانطلاقا من أهمية مساهمة البنوك في التنمية المستدامة ظهرت في عام 2019 دعوات لتبني مبادي للمسؤولية المصرفية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية لمبادي المسؤولية المصرفية في تحديد دور ومسؤوليات القطاع المصرفي في خلق مستقبل مستدام، ومواءمتها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة **(SDGs)** (موقع الاستدامة والتمويل، 2019).

وتلعب الحوكمة الداخلية دورا مهما ومحوريا في تعزيز التنمية المستدامة وتشجيع رؤوس الاموال في ضخ أموالهم في مشاريع تنموية ومساعدة للبيئة، وهذا ما أكدته دراسة (Martinez and Meca,2020) بقولها أن قوة نظام الحوكمة المؤسسية الداخلية تُعد عامل حاسم في معالجة أهداف التنمية المستدامة التي اقترحتها الأمم المتحدة. وهذه الأهداف التي يحتاج المجتمع العالمي إلى معالجتها من أجل ضمان الرفاهية الاقتصادية والجودة البيئية والتماسك الاجتماعي والازدهار للأجيال القادمة .

وفق ما تقدم ترى دراستنا أن القطاع المصرفي في أي دولة وباعتباره مصدرا رئيسيا للتمويل المشاريع ولديه قاعدة عريضة من العملاء وأصحاب المصالح فإنه يلعب دورا مهما في التنمية المستدامة وتشجيع المستثمرين وأصحاب العلاقة في توجيه استثماراتهم نحو مشاريع ذات الأثر في تعزيز التنمية الاستدامة وتعكس مساهمته فيها عبر ما يقدمه من خدمات مصرفية.

2.2 الحوكمة المصرفية بالمصارف الليبية

تعددت تعريفات ومفاهيم الحوكمة المصرفية، ونذكر منها على سبيل المثال لا لحصر تعريفها على أنها " مجموعة من الأساليب والإجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات البنك وشؤون الحوكمة المصرفية (خنتوش، 2016) كما عرفتها دراسة (أكريم،1012:2011) على أنها "تتضمن مجموعة من المبادئ أو العلاقات التي يتم بموجبها توجيه المؤسسة ومتابعتها من أجل تحقيق التوازن بين مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بها، من خلال التزام القيادات الادارية العليا بتوضيح صلاحياتها ومسؤولياتها، الالتزام بالمعاملة العادلة والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصالح الأخرين، الالتزام بمتطلبات الافصاح والشفافية، بالإضافة إلى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع الذي تعمل في محيطه المؤسسة". ومن جانب أخر رأت دارسة (محمد، 2014) على أنها "الألية التي من خلالها يتأكد المساهمون أن المدراء سوف يعملون لمصلحتهم وتحقيق التنمية المستدامة".

ونظرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** لحوكمة المصارف على أنها "مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة المصرف ومجلس الادارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة والمساهمين **(OECD,2004:5)** "و تركز لجنة بازل علي الحوكمة من المنظور المصرفي وتعرفها علي أنها "تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يودي إلى تحقيق الشفافية والأداء وتطوير مستوى الادارة والانطلاق التنمية المستدامة" (بريش،2006: 7). لذلك فإن تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية يدعم ويساهم في تحقيق أهدف التنمية المستدامة.

وتأسيسا على ما تقدم فإننا نري عبر هذه الدراسة "أن الحوكمة المصرفية هي مجموعة من الاجراءات والقوانين التي تضبط جودة العمل المصرفي لدفعها نحو الشفافية والمسائلة في مفاصل القطاع المصرفي دون استثناء لغرض تحقيق التنمية المستدامة بالقطاع المصرفي والذي ينعكس علي التنمية المستدامة بالاقتصاد بشكل عام ويدعم التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعلنة، لذلك فإن تطبيق نظام الحوكمة المؤسسية بالمصارف يعكس بشكل أو بأخر مساهمة القطاع المصرفي في الدفع بالتنمية المستدامة عبر تفعيل المسؤولية الاجتماعية وتطبيق معايير وإجراءات تساعد علي إبراز دور المصرف وخدماته المتوافقة مع مستهدفات التنمية المستدامة."

تطبيق الحوكمة المؤسسية بالمصارف الليبية، تناولته العديد من الدارسات، حيث ترى دراسة (الزروق، الدراجي2018). التي قدمت صورة عامة لكيفية فهم ووعي مختلف أصحاب المصلحة لمفهوم وممارسات حوكمة الشركات في البنوك التجارية الليبية، أكدت نتائجها علي أن مصطلح الحوكمة مازال حديث نسبيا في البيئة الاقتصادية الليبية ومازال هناك سوء فهم لهذا المصلح من قبل المساهمين وأصحاب المصلحة في المصارف التجارية الليبية، وأضاف الباحثان أن هناك المزيد من الحاجة لدفع الجهود من المصرف ليبيا المركزي لتشجيع المصارف التجارية لتبني أفضل تطبيق لحوكمة شركات رشيدة.

وفي إطار تقييم تطبيق المصارف الليبية لقواعد الإفصاح والشفافية أكدت دراسة (الجهاني، 2012) أن المصارف الليبية لا تتبع المعايير المحاسبية الدولية التي تؤكدها المبادئ الأساسية للحوكمة وتلزمها التشريعات الدولية، بالإضافة إلى عدم إتباع

معايير المراجعة الدولية أثناء مراجعة حسابات المصرف في معظم المصارف. وأوصت نفس الدراسة إلي تبني مستوى كمية الافصاح ونوعيته لكل المصارف من خلال تطوير شكل موحد عن تقرير حوكمة الشركات، وأوصت أيضا بضرورة وجود موقع خاص لكل مصرف عبر الانترنت توفر كل المعلومات الخاصة بالحوكمة.

ونفس السياق أشارت دراسة **(Iswaissi, H., &Falahati, K. 2017)** أن واقع تطبيق حوكمة الشركات بالمصارف التجارية العاملة بليبيا أصبح الزاميا منذ 2010، ولكنها لازالت في بداية خطواتها بسبب ضعف الرقابة وغياب التدريب، بالإضافة إلى نقص المعرفة والفهم وعدم الاستقرار السياسي من أهم التحديات ومعوقات المصارف التجارية لتبني حوكمة رشيدة للتغلب على المشاكل الاقتصاد السياسي لحوكمة الشركات.

"تأسيسا علي الدارسات السابقة والمتعلقة بالحوكمة المؤسسية بالمصارف الليبية، فإنه يتضح لنا كباحثين أن تطبيق الحوكمة المؤسسية بالمصارف الليبية أصبح ملزما منذ 2010 ولكن يبدو أن التطبيق لازال دون المستوي المطلوب من قبل أصحاب المصلحة والمعنيين بالتطبيق كمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف، ومع ذلك فإن تطبيق نظام الحوكمة المؤسسية يعزز من شفافية المصارف ويحسن من علاقاتها مع عملائها والملاك وكافة أصحاب المصلحة الاخرين وينعكس تطبيق الحوكمة بالمصارف في تعزيز مساهمتها بالتنمية المستدامة بالبيئة المحيطة من خلال خدماته وعملياتها المختلفة.

3.2 المسؤولية المصرفية

الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ74 لسنة 2019 أطلقت مبادرة تطبيق المسؤولية المصرفية كأساس لتعزيز التنمية المستدامة وفي إطار تحفيز المصارف بالعالم على الانضمام لهذا الإعلان، والذي حضره 130 من المؤسسين الموقّعين وأكثر من 45 من الرؤساء التنفيذيين لبنوك العالم. الامين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس أعلن عن مبادرة تطبيق المسؤولية المصرفية بقوله "المبادئ المسؤولية البنكية تخلق المساءلة التي يمكنها تحقيق المسؤولية، والطموح الذي يمكن أن يدفع العمل"(الاستدامة والتمويل،2019). ويساعد في الالتزام بتطبيق هذه المبادي علي القيام بدور حاسم في المساعدة على تحقيق مستقبل مستدام. وأضاف الأمين العام "أن مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة هي دليل للصناعة المصرفية العالمية للاستجابة لقيادة التنمية المستدامة بشكل الامثل والاستفادة منها"(الاستدامة والتمويل،2019).

نفس السياق أصدرت الأمم المتحدة دليل **(UNEP INITIATIVE FINANCE,2019)** أشار إلى أن هذا التوافق حول إطلاق مبادرة المسؤولية المصرفية لتعزيز مستهدفات التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة، انظم له اكثر من 185 مصرفا حول العالم من أجل التغيير، مما يقود الطريق نحو مستقبل مشرق يقدم فيه المجتمع المصرفي نوع من المساهمة الإيجابية للناس وكوكب أرض نظيف يتمناه المجتمع.

الدارسات التي تناولت تطبيق المسؤولية المصرفية محدودة جداً وفقا لمعلوماتنا بسبب حداثة الموضوع على الصعيد الدولي، ومنها دراسة **(Abubaker,L & Handayani. 2019)** التي تناولت البحث في سبل تنفيذ مبادئ المسؤولية المصرفية في إندونيسيا لدعم أهداف التنمية المستدامة، استخدمت هذه الدراسة نهجًا قانونيًا معياريًا من خلال إعطاء الأولوية لتحليل البيانات الثانوية في شكل مواد قانونية أولية ومواد قانونية ثانوية، وكانت استنتاجات هذه الدراسة أنه لم يتم تنفيذ مبادئ العمل المصرفي المسؤول لتعزيز التنمية المستدامة على النحو الأمثل بسبب عدة قضايا، أهمها الأنظمة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة منتشرة وجزئية بطبيعتها. تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات واستخدام وإدارة الصناديق البيئية لم يكن على النحو الأمثل لدعم تحقيق التكامل الاجتماعي والبيئي، والحوكمة المؤسسية بالمصارف لتحقيق المسؤولية المصرفية وايضا لم يستخدم تقرير الأداء المالي المستدام وسيلة للإشراف على المصارف ومراقبتها في تنفيذ تطبيق مبادئ المسؤولية المصرفية.

وفق ما تقدم يمكن لهذه الدراسة استنتاج مفهوم يساعد علي إدراك أهمية مبادي المسؤولية المصرفية على أنها مجموعة من القواعد التي يلتزم المصرف بتطبيقها والتي من شأنها أن تضبط أهداف العمل المصرفي وتضمن توجيه استثماراته وتمويلاته

للمشروعات الاقتصادية وخدماته تجاه زبائنه المتنوعين نحو المشاريع صديقة للبيئة في إطار من المسؤولية الاجتماعية والانطلاق نحو تحقيق مزيدا من أهداف التنمية المستدامة المعلنة من قبل الأمم المتحدة في كافة المجالات، وانضمام المصارف لهذه المبادرة العالمية وإعلانها أنها تهتم بالتنمية المستدامة في أعمالها و برامجها علي المستوي المحلي سيعزز من دورها الهام في الوصول لأهداف التنمية المستدامة كالحفاظ علي البيئة و القضاء علي الفقر.

وفيما يلي استعراض كل مبدأ من مبادي المسؤولية المصرفية :

1.3.2 المبدأ الاول :المواءمة (Alignment)

يقصد بالمؤامة هو خلق توافق ما بين استراتيجية المصرف وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأُطر الوطنية والاقليمية أو الدولية ذات الصلة. هذه الأهداف المتفق عليها عالميا والتحديات لبناء مستقبل أكثر استدامة **(Stephen,2019)** . من خلال مواءمة استراتيجيته مع أهداف المجتمع، المصارف بصفة عامة تظهر أعمالها التجارية ومنتجاتها وخدماتها التي تقدمها، يمكن لها أن تدعم مستقبلًا مستدامًا للمجتمع نحو تحقيق فوائد تجارية طويلة الأمد. كذلك يشير هذا المبدأ أن المصرف لديه مسؤولية مشتركة في تشكيل وتأمين مستقبلنا. يعني مواءمة استراتيجيتها مع احتياجات الفرد ليس فقط أن المصرف يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية أو المالية للأفراد، ولكن بجانب ذلك يمنع أيضًا ويعالج أي مخاطر من الآثار السلبية على حقوق الناس **(UNEP FINANCE INTIAIVE,2019)** . وأكدت السيدة إنجر أندرسن المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إن الصناعة المصرفية التي تخطط للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى لا يمكن أن تدفع فقط إلى الانتقال نحو اقتصادات منخفضة الكربون وداعمة للمناخ، بل يمكنها الاستفادة منها لتحقيق تنمية مستدامة" (موقع الاستدامة والتمويل، 2020). كما أضاف الموقع نفسه أن تطبيق مبدأ الموائمة يتطلب أن ينعكس في مشروعات تنموية تحافظ علي البيئة في اطار خطة البنك لتطبيق هذه المبادرة وأشار كمثال الي مبادرة بنك **HSBC** بأن "هذا البنك في ماليزيا يجهز في إصدار أول صكوك التي ستمول مشروعين للطاقة الشمسية الكهروضوئية والتي تمثل أيضًا الإصدار الأول لتمويل مشروع **Leader Energy**"وأن هذا الإصدار الجديد يعكس أيضًا التزام بتمويل المشاريع التي تفيد المجتمعات والبيئة وفقا لخطته الاستراتيجية (موقع الاستدامة والتمويل، 2020).

2.3.2 المبدأ الثاني: التأثيرات والاهداف المحددة (Impact and Target Setting)

يركز هذا المبدأ علي زيادة التأثيرات الإيجابية وتبني أهداف محددة تعكس اهتمام المصرف بالتنمية المستدامة. دراسة **(Stephen,2019)**أن هذا المبدأ يتطلب من المصارف إجراء تحليل لتأثيرها الايجابي أو السلبي على المجتمع والبيئة والاقتصاد، ويؤكد هذا المبدأ الاستمرار في زيادة التأثير الايجابي مع تقليل التأثير السلبي وإدارة المخاطر على المجتمع والبيئة الناتجة عن أنشطة المصارف. و أضاف دليل **(UNEP FINANCE INTIAIVE,2019)** أن المصارف غرضها الاساسي هو مساعدة على تطور اقتصاديات مستدامة وتمكين الناس لبناء مستقبل أفضل، لتحقيق هذا، المصارف بحاجة إلى تحديد وتقييم وتحسين التأثير على الناس والبيئة الناتج عن أنشطتها وخدماتها، أوضحت مقالة (أباضة، 2019) البنك التجاري الدولي**(CIB)** ، أنه يتم دعم مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة في (CIB) من خلال إطار قوي للتنفيذ والمساءلة، من خلال التوقيع عليها، ويلتزم البنك التجاري الدولي بالشفافية على كل من التأثير الإيجابي والسلبي على البشر والبيئة. وفق هذا المبدأ، المصارف عليها أن تبين التأثيرات السلبية والايجابية لنشاطاتها على كل من البيئة والمجتمع والاقتصاد والمخاطر المترتبة علي ممارسة أنشطته علي المجتمع والبيئة ككل.

3.3.2 المبدأ الثالث: أصحاب الحسابات المصرفية والزبائن (Clients and Customers)

تُعد المصارف من الوسطاء الاقتصاديون الفاعلين في أي اقتصاد وبالتالي يمكنها تحقيق أقصى استفادة من المساهمات الكبيرة للمجتمع من خلال خلق تآزر بين أصحاب الحسابات المصرفية والزبائن، وتشجيع الممارسات المستدامة ومرافقة زبائنهم

أصحاب الحسابات المصرفية في انتقالهم نحو نماذج أعمال اكثر استدامة وراء المساهمة في الازدهار المشترك للأجيال الحالية والمقبلة وتمكين من الاستدامة(Stephen,2019) وكما أكد دليل (UNEPFINANCE INTIAIVE,2019) أن التحول الى نماذج وتقنيات الاعمال المستدامة تُعد أكثر استعدادا للوائح الناشئة وموقعا أفضل للنجاح في اقتصادنا ومجتمعنا المتغير. مصاحبة أصحاب الحسابات المصرفية في عملية انتقالهم تمكن المصرف من تكوين رابطة قوية مع هؤلاء الزبائن، مما يضمن أن المصرف هو الشريك الحقيقي والمفضل لتلبية احتياجات العملاء اليومية وايضا احتياجات المستثمرين المتزايدة والاستفادة من الاداء المالي أصحاب الحسابات المصرفية وانخفاض مخاطر التخلف عن السداد. وترى هذه الدراسة أن العلاقة القوية بين أصحاب الحسابات المصرفية والزبائن المبنية على الثقة أمرا بالغ الاهمية لأي مصرف ناجح، وهذا يحتاج إلى التأكد من أن المصرف يتصرف بمسؤولية تجاه عملائه في جميع الاوقات ويضع مصلحة عملائه أولا. وفق المبدأ المذكور، المصارف التجارية بقطاعها العام والخاص لديها التزام تجاه الزبائن وهو الافصاح عن جميع البرامج لمساندة لهم لخلق نماذج استدامة تنموية اقتصادية تساعد الاجيال القادمة من تحقيق أهدافهم، ومن هذه البرامج على سبيل المثال هو الافصاح عن استثمارات المصرف بأموالهم للتأكد من أنها قد استثمرت في مشاريع تساهم بالتنمية وايضا مصاحبة للبيئة الوطنية، والمصارف على وجه العموم تلعب دور الشريك التنموي مع زبائنهم لتخفيض المخاطر والرفع من التنمية المستدامة.

4.3.2 المبدأ الرابع: أصحاب المصلحة (Stakeholders)

يقصد بأصحاب المصلحة كل الأطراف التي يكون لها تأثير أو تأثر بمشروعات ومساهمة المصرف بتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة. فقد أكد دليل الامم المتحدة (UNEPFINANCE INTIAIVE,2019) أن هذا المبدأ يؤكد أن العمل الجماعي والشراكة مطلوبان للوفاء بمقياس التغيير اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية باريس للمناخ والاطر الوطنية الاخرى ذات صلة مع أصحاب المصلحة المعنيين لا سيما المستثمرين والزبائن والعملاء والمنظمون والموظفين وصناع السياسات والموردون والعلماء والاوساط الاكاديمية والمدنية والمجتمع والنقابات، باستطاعة المصارف زيادة تأثير أفعالهم ودعم العمل على نطاق التغيير المطلوب. كما رأت دراسة(Stephen,2019) أن استشارة أصحاب المصلحة بشكل استباقي من قبل المصرف ستكون له فائدة من خلال معرفتهم وخبرتهم في التمكين الصحيح لتحقيق أهداف المجتمع وتحديد الاثار السلبية والايجابية، وبنفس السياق يمكن لأصحاب المصلحة أن يأخذوا جميع المصالح ذات الصلة في الاعتبار والمصرف لن يواجه تحديات خارج إرادته. ذلك يعني أن المصارف التجارية جميعها وعلى وجه العموم من المفترض أنها على اتصال مباشر مع الاطراف الخارجية التي تتعامل معها، منها المستثمرين وملاك المصرف والجهات الحكومية والجهات المهتمة بالتنمية المستدامة من مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الأكاديمية الذين لديهم اهتمام خاص بالتنمية والمحافظة على البيئة وذلك عبر تقديم الافصاحات الازمة والمتعلقة بدور المصرف في تعزيز التنمية المستدامة.

5.3.2 المبدأ الخامس: الحوكمة والثقافة (Governance and Culture)

تُعد من أهم المبادي الاساسية للمسؤولية المصرفية فهي تقحم المسؤولية المصرفية تجاه تعزيز التنمية المستدامة ضمن اطار الحوكمة المؤسسية للمصارف، يتطلب هذا المبدأ خلق ثقافة عمل يومي وممارسة لها يفهمها جميع الموظفين بالدور المنوط بهم في تقديم خدمات بنكية جليلة ودمج الاستدامة في عملهم وصنع قرارتهم للوفاء بالتزاماته (Stephen,2019)، بما يتماشى مع احتياجات المجتمع وبذلك يتم بناء الثقة والمصداقية في أدائها، التركيز في دفع الجهود داخل المصرف الذي تتعامل معه في المجتمع، وهذا يعد من الضرورات لتحديد الاهداف ومؤشرات الاداء الرئيسية، بموجب هذه المبادي يحتاج المصرف وضع اجراءات حوكمة فعالة تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحديد الادوار والمسؤوليات بشكل واضح،

وإنشاء إدارة فعالة وتخصيص الموارد الكافية لتحقيقها (UNEPFINANCE INTIAIVE,2019). وفق هذا المبدأ، المصارف التجارية من المفترض أنها تعمل وفق مبادي الحوكمة الرشيدة المنبثقة من مبادي بازل وتزيد من ثقة الموظفين بأنفسهم وتشجعهم على تقديم خدمات مصرفية راقية تحكمها حوكمة رشيدة دون النظر إلى الوراء و تفرد جزء من ضوابط الحوكمة لتدعيم دوره في تعزيز التنمية المستدامة. وهنا يتضح مدي أهمية ان تعكس قواعد الحوكمة المؤسسية بالمصارف مضامين المسؤولية المصرفية كونها تعزز من قدرة المصارف علي المساهمة في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

6.3.2 2المبدأ السادس: الشفافية والمساءلة (Transparency and Accountability)

هذا المبدأ يسعى للتأكد من أن المصارف تكون مسؤولة أمام موظفيها وأمام المستثمرين وأصحاب الحسابات والمجتمع ككل. الافصاح العام عن نشاطاته وبرامجه بالغ الاهمية لأنه يتيح للأصحاب المصلحة تقييم مساهمة المصرف في المجتمع والتقدم التي تحرزه، وهذا من شأنه يساعد في بناء الثقة في المصارف من ناحية الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتساعد على تمييز المصرف عن منافسيه .**(Stephen,2019)** جعل الأهداف عامة والابلاغ عن التقدم المحرز بشكل ملحوظ ويزيد من احتمالات النجاح في تحقيقها والقائمة على قياس أي التقارير الكمية، التقدم المحرز هو المفتاح الضامن لفعالية النهج الخاص لتحفيز الموظفين والتنافس مع أقرانهم وقيادة الابتكار وتعزز السمعة والثقة. المبدأ يشدد على الافصاح الشامل، وهنا المصارف التجارية يجدر بها أن تتسم بالشفافية للأطراف المستفيدة من أصحاب المصلحة والمسائلة دون المحاباة وتلبية متطلبات التنمية المستدام للمجتمع وانعكاساتها على كافة الاطراف المعنية .

ختاما استعراض هذه المبادي الأساسية والتي طرحت لتعزيز دور المصارف في خلق واستدامة التنمية المستدامة والتي تنعكس علي البيئة المحيطة والمجتمع الإنساني في ظل إطار من القواعد المحوكمة والمعلنة لكافة الأطراف سواء داخل أو خارج المصرف. وهذا ما أكدته دراسة (**Abubakar,L & Handayani,T. 2019**) أن هذه المبادئ ترسم لنا الطريق نحو التقدم إلى الأمام حيث تلعب البنوك دورًا مهمًا في التنمية المستدامة حيث تلعب البنوك دورًا مهمًا في التنمية المستدامة. فالمصارف هي البوابة الرئيسية علي الصعيدين المحلي والعالمي في خلق التمويلات اللازمة و توجيهها نحو تمويل الأنشطة المستدامة، لذلك فإن الالتزام بهذه المبادي يصب في مصلحة تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعلنة ولعل تبني المصارف الليبية لهذه المبادي وتعكسها في خططها التمويلية و خدماتها المختلفة سيعزز من دورها في خدمة المجتمع وتحقق تنمية اقتصادية وبيئية وإنسانية مستدامة.

3. الجانب العملي للدراسة

1.3 منهجية الدراسة

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في التعرف على واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية وأهمية تطويرها بما يضمن إدراج مبادي المسؤولية المصرفية ضمنها، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام استبانة **Questionnaire** لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها، نظرا لما توفره هذه الأداء من إمكانية تجميع قدر مناسب من البيانات وبعد الفحص تبين أن عدد 314 صحيفة استبيان صالحة للتحليل، وأيضا تم إجراء بعض المقابلات مع عدد 5 شخصيات مسؤولة بالإدارة العليا بالقطاع المصرفي الليبي.

2.3 تحليل النتائج

قُسمت الاستبانة إلى معلومات عن المشاركين وأسئلة تتعلق بتشخيص نظام الحوكمة الحالي وأيضا تشخيص مساهمات المصارف بالتنمية المستدامة والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وأسئلة أخرى تتعلق بسبل تبني مبادئ المسؤولية المصرفية وإمكانية تضمينها ضمن دليل الحوكمة المصرفية، وأسئلة تتعلق بالتحديات التي ستواجه تطبيق مبادئ المسؤولية المصرفية بالمصارف لتعزيز التنمية المستدامة بليبيا .

المشاركين بالاستبيان بلغت نسبة الذكور منهم (95.3%) ومشاركة الاناث بنسبة (4.7%). أما بالنسبة لبيان العمل فكانت متنوعة ومتعددة حيث شكل المتعاملين مع القطاع المصرفي بالنسبة الاكبر (56.3%) وتالاها العمل بالقطاع المصرفي بنسبة (21.3%) والمهتمين بالتنمية المستدامة بالقطاع المصرفي بنسبة (23.1%) والمستثمرين بالقطاع المصرفي بنسبة (6.3%) على التوالي والوظائف الاخرى تنوعت بنسب ضئيلة جدا. أيضا في جانب التخصصات التي يحظى بها المشاركين، هي أيضا تنوعت وتعددت وحظي تخصص الادارة بالنسبة الأكبر وتلاها المحاسبة والتمويل والاقتصاد والقانون بنسب (27.8%، 24.7%،10.3%، 12.5%،8.4%) على التوالي والتخصصات الاخرى جمعت بنسبة (18.6%) .

نتائج هذا الجزء الاول من الاستبيان حول تقيم نظام الحوكمة المصرفية بالشكل رقم (1) أن ما نسبته (46.3%) تري أن النظام الحالي للحوكمة المؤسسية بالمصارف هو نظام عديم الجدوى وغير كفؤ وعلق بعض المشاركين على أن المصارف الليبية تعمل في بيئة يشوبها الفساد المالي والاداري، ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع العديد من المسؤولين بالقطاع المصرفي الليبي أكدوا جميعهم على ضعف فعالية نظام الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي الحالي، أوضحوا أنه "إن وجدت الحوكمة فهي غير مطبقة، وإن تم تطبيقها فتطبيقها سيكون غير مكتمل"، وهذه النتائج تتوافق مع دراسة (الجهاني، 2012) ودراسة **(Iswaissi, H., & Falahati, K. 2017).**والذين أشاروا جميعهم أن المصارف الليبية لا تتبع معايير الحوكمة الرشيدة وهناك غياب للقوانين واللوائح التي تُحصن فعاليتها بالقطاع المصرفي. وبشكل عام فإن الدراسة الحالية ووفقا لما تم استعراضه تؤكد على أن القطاع المصرفي في ليبيا يعمل في بيئة غير فاعلة نظرا لغياب الاليات المنظمة بالمصارف والقواعد والضوابط من الجهات الرقابية سواء المصرف المركزي وهيئة الرقابة على سوق المال والتي تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة تراقبه وأيضا غياب دور المنوط بالمصرف المركزي في تفعيل دليل الحوكمة الصادر منذ سنة 2010 وهذا من شأنه أن يضعف من فعالية مساهمة القطاع المصرفي في برامج التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بتطوير نظام الحوكمة الحالي وتضمينه مبادي المسؤولية المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة، فإن الاغلبية العظمى من المشاركين وبنسبة (89.90%) كما هو مبين بالشكل رقم (1) ترى أن تطوير النظام الحالي هي مسألة ذات أهمية كبيرة وأضاف بعض المشاركين أن عملية التطوير يجب أن تتناسب مع الحاجات العصرية وإدخال عليها مبادئ المسؤولية المصرفية خصوصا بعد تبنيها من عدد كبير من المصارف الدولية وما صاحبه من تعزيز التنمية المستدامة، وهذا ما تتوافق معه دراسة **(Martinez and Meca,2020)**التي أكدت فيه أن معالجة الشركات لأهداف التنمية المستدامة منوط بفعالية المثلى للحوكمة المؤسسية للشركات، وبينت المقابلات الشخصية أن مصرف ليبيا المركزي قد شكل لجنة مهمتها التطوير من دليل الحوكمة المؤسسية وإدخال عليه بعض التعديلات والاضافات بما يتناسب مع الواقع الحالي وهو بصدد اعتماده نهاية سنة 2020، في ضوء هذا التحليل فقد تم صياغة فرضية مفادها أنه توجد حاجة لتطوير نظام الحوكمة الحالي بما يساهم في تعزيز التنمية بالنظام المصرفي الليبي، وبالتالي فإن الدراسة أثبت صحة الفرضية من خلال المناداة من العديد من المهتمين بالقطاع المصرفي ضرورة وجود نوايا صادقة لتطوير النظام بما يتماشى مع حاجات العصر. ومع ذلك فإنه يري أن مشروع الدليل الجديد لم يتم طرحه لغرض دراسته ومناقشته من قبل المصارف والجهات الأكاديمية المتخصصة لإبداء الآراء والملاحظات حوله قبل اعتماد تطبيقه، وقد يكون من المناسب اثراء النقاش حوله بما يعزز من دور القطاع المصرفي في الرفع من مساهمته في برامج التنمية المستدامة بليبيا.

أما بالنسبة لسؤال المتعلق بمدى مساهمة المصارف بالمسؤولية الاجتماعية، المبين بالشكل رقم (1) فإن المشاركين وبنسبة (73.20%) لم يكونوا راضين عن أداء مصارفهم في هذا الجانب، وعلى الجانب الاخر فقد أكدت المقابلات الشخصية على أن هناك مساهمات اجتماعية للمصارف الليبية وهناك إدراك لأهميتها في خدمة البيئة المحيطة والعاملين بالمصارف ولكنها تقلصت خلال السنوات الأخيرة وربما بسبب الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها ليبيا وانعكاسها علي تردي الأوضاع المصرفية، وهذه النتائج

تتقاطع مع دراسة (جبريل،2018) حيث بينت أن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ماهي إلا رسالة أخلاقية يجب أن تؤديها نحو مجتمعها المحيط من حيث تحسين البيئة ومعيشة العاملين والخدمات المقدمة. وفق ما تقدم، فإن هذه الدراسة ترى أن القطاع المصرفي يحمل على عاتقه التزام أخلاقي بتحمل مسؤولياته الاجتماعية تجاه مجتمعه والبيئة المحيطة وهناك إدراك واسع من القطاع المصرفي الليبي بأهمية تحسين و تعزيز المسؤولية الاجتماعية والتي حتما ستنعكس علي إبراز مساهمة المنظومة المصرفية الليبية بتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

تناولت الدراسة أيضا بهذا الجزء الاول من الاستبيان مدى تضمين برامج التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات وخطط المصارف الليبية، كما بالشكل رقم (1) حيث أبدئ أغلب المشاركين بالاستبيان عدم موافقتهم وبنسبة (79.50%) والتي توضح أن المصارف الليبية لا تقوم بتضمين خططها واستراتيجياتها بأي برامج متعلقة بالتنمية المستدامة حاليا، سواء عبر خدماتها أو برامجها الموجه لخدمة البيئة المحيطة أو ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، وقد شدد العديد من المشاركين في تعليقاتهم الهامشية للاستبيان ضرورة إصدار ضوابط تضمن ادراج برامج التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات وخطط المصارف، وعزز هذا المطلب من خلال المقابلات الشخصية، حيث أكدوا بدورهم أن برامج التنمية المستدامة هي مطلب رئيسي ويجب تفعيله ضمن استراتيجيات وخطط المصارف، وأوضح البعض أن مصارفهم لها مشاريع قائمة متعلقة بالتنمية المستدامة لا سيما المصارف الخاصة بليبيا. ولكنها قد لا تكون مدرجة ضمن سياسات واستراتيجيات المصرف بشكل واضح . وبالنظر للفرضية التي تم صياغتها مسبقا والتي تدور حول قيام المصارف بتطبيق مبادئ المسؤولية المصرفية بالقطاع المصرفي الليبي في اطار تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، فان تحليلات الدراسة رفضت قبول الفرضية و أكدت النتائج أن المصارف الليبية لا تقوم بأي جهود لتطبيق المسؤولية المصرفية في اطار مستهدفات التنمية المستدامة وهي ما تشكل مشكلة لتعزيز التنمية المستدامة بالقطاع المصرفي الليبي.

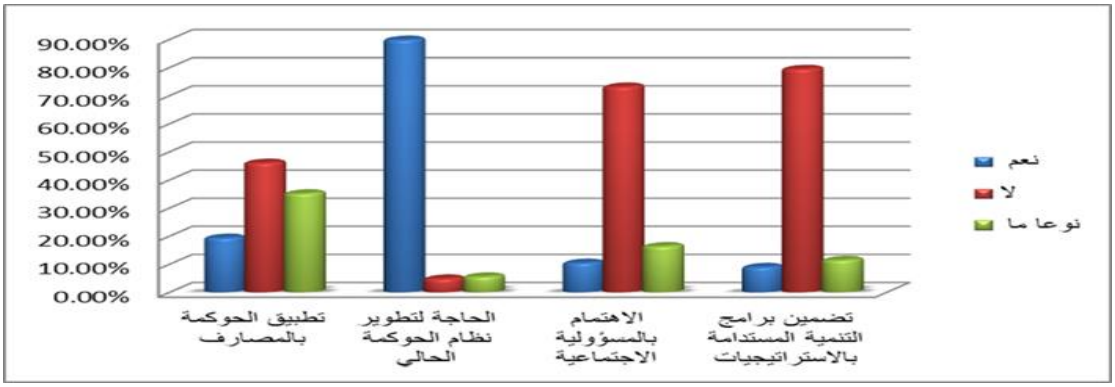

الشكل 1: (تقييم نظام الحوكمة بالمصارف في تعزيز التنمية المستدامة)

المصدر: الباحثان

وبالانتقال إلى الجزء الثاني من تحليل الاستبيان والموضح بالشكل رقم (2) والذي يتعلق بسبل تبني مبادي المسؤولية المصرفية وتضمينها ضمن دليل الحوكمة، فقد وجه العديد من الاسئلة حول تلك المبادي ومدى تطبيقها بالمصارف وأعرب الغالبية العظمى عن غياب تلك المبادئ في نطاق عملها، وأوضحت النتائج أن المبدأ الاول (المواءمة) من المسؤولية المصرفية، المشاركين بنسبة (79%) أن المصارف الليبية لا تطبق هذا المبدأ ولا تقوم بالموائمة بين استراتيجيات المصرف وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة وتحقيق فوائد للمجتمع، وعبر المشاركين أيضا عن رأيهم أن المصارف أصبحت استراتيجياتها تركز على ربحية والاتجاه نحو مشاريع هدفها الربح ولم تعد تكترث لبرامج التنمية المستدامة .

المبدأ الثاني المتعلق بالتأثيرات والاهداف المحدد، بالشكل رقم (2) ان المشاركين في الاستبيان عبروا عن رأيهم بنسبة (81.5%) بعدم وجود اجراء أي تحليل للتأثيرات الايجابية أو السلبية على المجتمع والبيئة والاقتصاد، وهذه النسبة المرتفعة تزيد من الشكوك حول هذا الاجراء من قبل المصارف وبالتالي سيكون عائق أمام برامج التنمية المستدامة مستقبلا مالم يتم تبني المبادي و المباشرة في تطبيقها وفقا لما أكدته المقابلات الشخصية.

المبدأ الثالث هو أصحاب الحسابات المصرفية والزبائن، اتضح بالشكل رقم (2) أن نسبة (73.60%) من المشاركين يرون أنه لا يوجد جهود من المصارف الليبية لخلق تآزر بين أصحاب الحسابات المصرفية والزبائن، وتشجيع الممارسات المستدامة ومرافقة زبائنهم أصحاب الحسابات المصرفية في انتقالهم نحو نماذج أعمال أكثر استدامة من أجل المساهمة في الازدهار المشترك للأجيال الحالية والمقبلة وتمكين من الاستدامة الاقتصادية، كما أن المقابلات الشخصية أكدت علي نفس النتائج وأن هناك حاجة ملحة لتطوير العلاقة بين أصحاب الحسابات والزبائن من جهة وإدارة المصارف من جهة أخري بما يساعد علي استدامة العلاقة بينهم.

المبدأ الرابع المتعلق بأصحاب المصلحة، وفق النسبة المشار إليها في الشكل رقم (2) بلغت نسبة (74.90%) أن العمل الجماعي والشراكة للوفاة بمقياس التغيير للازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس من اهتمام القطاع المصرفي الليبي، وهذا ما تم تأكيده في المقابلات الشخصية والذين أكدوا علي ضرورة أن تعيد المصارف تنظيم علاقاتها مع أصحاب المصلحة بما يعزز من دور المصارف في تعزيز التنمية المستدامة. وأتفق المشاركين بالمقابلات الشخصية علي ضرورة تبني دليل جديد للحوكمة بالقطاع المصرفي يلبي متطلبات التنمية المستدامة.

المبدأ الخامس الحوكمة والثقافة، فقد أوضح الاستبيان بالشكل رقم (2) أن عدم تطبيق هذا المبدأ بين عدم رضاء المشاركين بنسبة (69.5%) والذي يتوافق مع ما سبق ايضاحه في الجزء الخاص بتقييم نظام الحوكمة الحالي المطبق بالقطاع المصرفي وايضا عدم رضاهم عن الخدمات التي يقدمها المصرف تجاه مجتمعه ودمج التنمية المستدامة ضمن الثقافة المصرفية بالقطاع المصرفي وبين موظفيه وزبائنه.

المبدأ السادس المتعلق بالشفافية والمسائلة والتي عبر عنها المشاركين بالشكل رقم (2) بعدم ثقتهم بالمصارف بنسبة (73.90%) في تقديم الشفافية المطلوبة وأيضا المسائلة هي أيضا غائبة مما زاد من وتيرة الفساد وتأخر برامج التنمية وهذا ما أكده بعض المشاركين بالمقابلات الشخصية أن القطاع المصرفي الليبي لا يتمتع بالشفافية ولا يقدم أي معلومات إضافية للزبائن حول المساهمة في التنمية المستدامة، كما أكدوا مجتمعين أن تطبيق تلك المبادي أصبحت ضرورة ملحة للمصارف لتحفيزها لتوجيه استراتيجياتها وأهدافها نحو تمويل المشاريع التي تتفق مع التنمية المستدامة، وهنا ترى هذه الدراسة ضرورة وجود إطار واضح لتعزيز الشفافية المصرفية فيما يتعلق بمساهمته في برامج التنمية المستدامة.

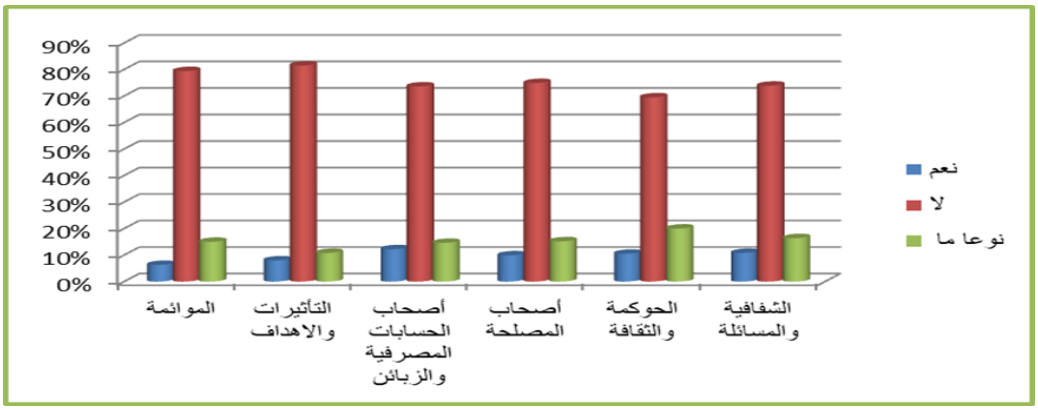

الشكل 2:(مبادئ المسؤولية المصرفية)

المصدر: الباحثان

القسم الاخير من تحليل الاستبيان يركز علي أفاق تطبيق المسؤولية المصرفية تجاه تعزيز التنمية المستدامة والتي يوضحها نتائجها الشكل رقم (3)، وتتضمن سبل تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية بالقطاع المصرفي الليبي والكيفية التي سيتم به التطبيق مستقبلا، فمن خلال الاستبيان تم توجيه عدد من الاسئلة التي تدور حول السبل والكيفية في ثلاث محاور رئيسية. المحور الاول يتعلق بفكرة تكوين فريق متخصص معتمد لإعداد الخطط والبرامج لإبراز المسؤولية المصرفية بالمصارف الليبية، حيث أشارت أغلبية المشاركين بنسبة (95.2%) بأهمية تشكيل فريق متخصص بكل مصرف لتدعيم سياسات وبرامج المصرف في اتجاه تعزيز التنمية المستدامة ويرون أن هذا الفريق سيعزز من مكانة مبادئ المسؤولية المصرفية وفرضها ضمن الخطط واستراتيجيات المصارف التي من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة وهي تتوافق تماما مع دراسة (Stephen,2019) التي ربطت نجاح التنمية المستدامة واستمراها بتكوين لجان متخصصة لتضمين تلك المبادي ضمن أهداف واستراتيجيات المصارف، وعزز هذا الرأي بعض المقابلات الشخصية الذين طالبوا بتشكيل لجان المتخصصة في إدراج مبادي المسؤولية لضمان مساهمتها في التنمية المستدامة، وتأسيسا على ذلك فإن هذه الدراسة ترى أن الفرق المتخصصة واللجان ستساهم مساهمة إيجابية في فرض المسؤولية المصرفية في القطاع المصرفي الليبي ويجب دعم هذه الفرق بقوانين تدعمها، ومن خلال التحليل، فإن الفرضية الدراسة الثالثة والتي مفادها أن المصارف الليبية تقوم بتطبيق وتلبية متطلبات مبادئ المسؤولية المصرفية حول التنمية المستدامة تم رفضها، فالمصارف الليبية لا تقوم بهذا الالتزام على أكمل وجه وهو ما يؤثر سلبا على الرفع من قدرة المصارف الليبية في الالتزام بالمسؤولية تجاه متطلبات التنمية المستدامة المعلنة من قبل الأمم المتحدة بالقطاع المصرفي.

المحور الثاني يتركز حول التدريب وإعداد الكوادر المتخصصة في دعم برامج التنمية المستدامة بالقطاع المصرفي، عقد الدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية وورش العمل لتطبيق الحوكمة المؤسسية وتضمينها للمبادئ المسؤولية المصرفية الموضحة بالشكل (3)، النسبة الاكبر من المشاركين (96.20%) وافقوا وأيدوا هذه الخطوة التي من شأنها الرفع من معرفة الموظفين وفهمهم لقواعد الحوكمة الرشيدة ومبادئ المسؤولية المصرفية حتى يتسنى لهم معرفة العلاقة الوطيدة بينها وبين التنمية المستدامة، وهذا ما أكده بعض المشاركين بالمقابلات الشخصية أن هذه الخطوة هي من أهم الخطوات لتطبيق الحوكمة المؤسسية ومبادي المسؤولية المصرفية بشكل فاعل، لأن الغالبية العظمى من موظفي القطاع المصرفي لا يدركون أهمية الحوكمة المؤسسية ومبادئ المسؤولية المصرفية .

وركز المحور الثالث علي أهمية تطوير دليل الحوكمة القائم حاليا وتضمينه مبادئ المسؤولية المصرفية حتي يعكس مساهمة القطاع المصرفي الليبي في تعزيز التنمية المستدامة الموضح بالشكل (3)، وأوضحت النتائج أن غالبية المشاركين أيدوا هذه الخطوة بنسبة (85.10%) وباعتقادهم أن القطاع المصرفي العالمي أصبح مرتبط ارتباط كبير مع بعضه ويجب هنا أن تكون

مبادي الحوكمة المؤسسية ومبادي المسؤولية المصرفية تتفاعل مع التغيرات الدولية وفق ما تفتضيه الحاجة لتعزيز التنمية المستدامة والمشاركة مع العالم الاخر لدعمها وتبنيها وتضمينها ضمن الخطط والاستراتيجيات، وعزز هذا الاعتقاد بعض المشاركين بالمقابلات بقولهم أن دليل الحوكمة يجب أن يتفاعل مع المتغيرات الدولية ولاسيما أن المصارف أصبحت في قرية صغيرة تتعامل مع بعضها البعض ويجب على مصارفنا ألا تكون بمنأى عن سياساتهم وأهدافهم.

وفي ضوء النتائج المتحصل عليها بهذا الجزء من الدراسة والمتعلقة بدور التأهيل والتطوير للكوادر المصرفية وأدلة العمل المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، فإن فرضية الدراسة التي مفادها أنه توجد حاجة لتطوير الكوادر المصرفية لتلبية متطلبات المسؤولية المصرفية بما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة بالقطاع المصرفي الليبي، قد تم قبولها.

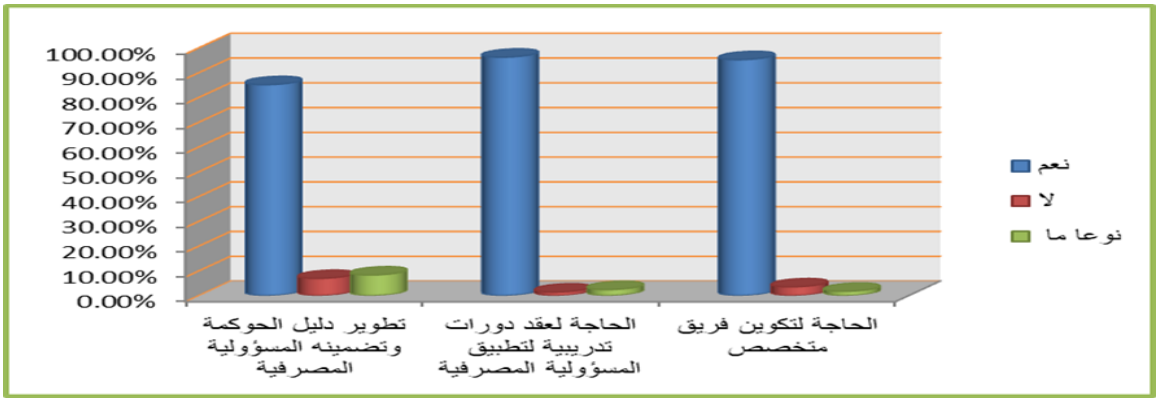

الشكل 3:(متطلبات تنفيذ مبادئ المسؤولية المصرفية)

المصدر: الباحثان

4. الخلاصة

هذه الدراسة استعرضت واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية بالمصارف الليبية واستكشاف مدى إمكانية تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنبثقة من الأمم المتحدة بالقطاع المصرفي الليبي، وبحثت الدراسة في تقييم النظام الحالي للحوكمة المؤسسية والتحديات وسبل تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية حول التنمية المستدامة وإدماجها ضمن استراتيجيات وخطط المصارف لتعزيز التنمية المستدامة بالقطاع المصرفي. الدراسة استعرضت الجانب النظري لعديد من البحوث والدراسات حول الحوكمة المؤسسية بشكل عام والبيئة الليبية بشكل خاص ومبادي المسؤولية المصرفية حديثة الظهور في عالم المصارف لتعزيز دورها كوسيلة لضمان الاستدامة البيئية، حيث توصلت إلى عدة استنتاجات من أهمها، أن القطاع المصرفي الليبي يعاني من غياب التطبيق الكامل لقواعد الحوكمة المؤسسية وغياب القوانين واللوائح التي تدعم وجودها وقصور دور المؤسسات الداعمة مثل سوق المال الليبي.

أما في الجانب العملي والتطبيقي لهذه الدراسة فقد طرحت استبانة وزعت علي المصرفيين والمتعاملين مع المصارف والمهتمين بالتنمية المستدامة بالإضافة لإجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين بالإدارات العليا بالقطاع المصرفي الليبي. وخلصت النتائج الي أن قواعد الحوكمة المصرفية المطبقة لمدة تزيد عن عشرة سنوات لازالت دون المستوي المطلوب كما أن هذه القواعد في حاجة للتطوير والتحديث ليواكب المتطلبات الحديث في حوكمة العمل المصرفي وإدماج مبادي المسؤولية المصرفية تجاه التنمية المستدامة والتي تعزز من مشاركة المصارف في تلبية المتطلبات للاستثمار وتمويل الاستثمارات المتوافقة مع البيئة

التي تخدم أغراض وأهداف استدامة التنمية. وكما تُعد هذه الدراسة الأولي من نوعها بالبيئة الليبية والعربية التي تتناول تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية الستة ودورها تجاه تعزيز التنمية المستدامة بالقطاع المصرفي وانعكاسها علي التنمية المستدامة بشكل عام وأهدافها المعلنة.

وفي هذا الإطار توصي هذه الدراسة الاستكشافية بضرورة تطوير دليل حوكمة المصارف وإدماج متطلبات التنمية المستدامة به في إطار تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية بما يحسن من جودة خدمات القطاع المصرفي ورفع من مسؤوليته المصرفية تجاه متطلبات التنمية المستدامة بكافة جوانبها. وتدعوا هذه الدراسة إلي قيام دارسات أخرى حول سبل الرفع من تطبيق مبادي المسؤولية المصرفية بالقطاع المصرفي بما يعزز من التنمية المستدامة بالاقتصاد الليبي والعربي بشكل عام.

5. المراجع

1. أكريم، محمد سليمان. (2010). " سلوكيات القيادة الاخلاقية وعلاقتها بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات . الليبية ". القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ص ص: 1060-1007.
2. جبريل، محمد وائل. (2018). اثر سلوك المواطنة التنظيمية على تطبيق الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية، دراسة على عينة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة البيضاء، مجلة الافاق الاقتصادية 4(8)، كلية الاقتصاد بجامعة عمر المختار، درنة- ليبيا .
3. جبريل، وائل محمد. (2014). " أثر الالتزام التنظيمي على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة درنة "، بحث مقدم إلى الحاكمية والفساد الاداري والمالي، جامعة عجلون، كلية إدارة الاعمال خلال الفترة (18-19) نوفمبر.
4. الجهاني، إفطيطيم سالم المبروك. (2012). مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.
5. حمزة، حسن كريم. (2015). الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، جامعة الكوفة- كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
6. خنتوش، حنان. (2016). دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الاداء للبنوك التجارية، دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة(BNA, CPA, CNEP) .رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
7. راشي، طارق. (2013). دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية إدارة الأعمال، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تركيا.
8. صيام، حمد زكريا. (2009). " دور الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الاردنية". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية ادارة الاعمال والذي يعقد تحت عنوان: القضايا المُلحة للاقتصاديات الناشئة - في بيئة الاعمال الحديثة " خلال الفترة من (14- 15) نيسان 2009 بالجامعة الاردنية، عمّان: الاردن.
9. عياشي، نورالدين. (2018). المسألة الصحية بين الأهداف التنموية للألفية وأهداف التنمية المستدامة ـ حالة الجزائر ـ مجلة العلوم الإنسانية, 159-179.
10. الفلاح، فاطمة مفتاح خليل و الجهاني، افطيطيم سالم المبروك. (2017). دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية، دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي، مقدمة للمؤتمر العلمي الأول : إدارة الأزمات الواقع – المأمول. 13-14 مايو 2017. جامعة عمر المختار -مدينة البيضاء- ليبيا .
11. محمد، جاسم محمد. (2014). الحوكمة المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل وأثرها في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصارف، دراسة في عينة من مصارف التجارية الخاصة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 80، الصفحة 255-392 .

مو اقع الانترنيت:

12. أباضة، حسين. (2019). "التجاري الدولي" ينضم إلى 130 بنكاً عالميا كأحد المؤسسين الموقعين لمبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة، موقع الاستدامة والتمويل، (اولاين). (https://www.sfegypt.com/) (تاريخ الزيارة 19 / 10 /2020).
13. الاستدامة والتمويل (2019)، (https://www.mobt3ath.com) (تاريخ الزيارة 30\9\2020).
14. برنامج الامم المتحدة الانمائي في الدول العربية (2020). (اولاين). (https://www.arabstates.undp.org) (تاريخ الزيارة 30\9\2020).

15. تقرير ديوان المحاسبة الليبي (2017). (اولاين). (http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2017.pdf).تاريخ الزيارة 30\9\2020).

Journals

16. Abubakar, L., & Handayani, T. (2019, October). *Implementation of the Principles for Responsible Banking in Indonesian Banking Practices to Realize Sustainable Development Goals*. In 3rd International Conference on Globalization of Law and Local Wisdom (ICGLOW 2019). Atlantis Press.
17. Avrampou, A., Skouloudis, A., Iliopoulos, G., & Khan, N. (2019). *Advancing the sustainable development goals*: Evidence from leading European banks. Sustainable Development, 27(4), 743-757.
18. Faruqi, F., Ahsan, T., Mirza, S. S., & Rao, Z. U. R. (2019). *Corporate Governance, Cash Flows, and Bank Performance:* Developed and Developing Countries. Multinational Finance Journal, 23(1-2), 1-36.
19. Iswaissi, H., & Falahati, K. (2017). *Challenges to corporate governance practices*: Case study of Libyan commercial banks. Corporate Governance and Sustainability Review, 1 (1), 33-41.
20. Lupu, D., & Nichitean, A. (2011). Corporate governance and bank performance in Romanian banking system. The USV Annals of Economics and Public Administration, 11(1), 219-225.
21. Martínez-Ferrero, J., & García-Meca, E. (2020). Internal corporate governance strength as a mechanism for achieving sustainable development goals. Sustainable Development.
22. Nichitean, A. L., & Asandului, M. (2010). *Corporate Governance In Banking Activities*. Analele Stiintifice ale Universitatii" Alexandru Ioan Cuza" din Iasi-Stiinte Economice, 2010, 135-148.OECD, O., 2004. The OECD principles of corporate governance. Contaduría y Administración, (216).
23. Hersey, P., & Blanchard, K. H. (1993). *Management of organizational behavior*: Utilizing human resources: Prentice-Hall, Inc.
24. Nwoye, I. S. (2019). *UNEP-FI Principles For Responsible Banking And The CBN Code Of Corporate Governance*: Improving On The Corporate Governance Discourse in Nigeria. Available at SSRN 3471431.
25. Zagoub, A. A. (2016). *Concept and practices of corporate governance in Libyan commercial banks*: A stakeholders perspective. Journal of Economics and Business Studies, 3(2), 1-14.

26. **Website**

27. UNEP Finance Initiative, 2019. *Principles for responsible banking–Shaping our future*. Available from World Wide Web: https://www.unepfi.org/banking/bankingprinciples/